السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير: دراسة مقارنة لإدارتي (بوش الابن وباراك اوباما)*

US Foreign Policy Toward the Middle East Between the Constants of Continuity and Change Requirements: A Comparative Study of The Administrations of Bush and Barack Obama

*Salim Abdullah MATAR***

Abstract

The concept of change in international politics is problematic on international level, this confusion is due to the absence of consensus defined by the various ongoing debates about the nature of the possibilities and consequences of the change in the process of international relations. Known as "Holsta" Holsti change in foreign policy as a "modification / sharp substitution patterns of international relations of the country". It is that the dependent variable in this process is the changes in the patterns of foreign diplomatic relations, cultural, military, trade and economic, and the identification of new policies in view of the role of external agents within the state, and the intention of the policy maker in the reformulation of foreign policy, which is expressed restart foreign policy orientation. It could be argued that in spite of the policies pursued by successive US presidents toward the Middle East contrast, there is almost a consensus or agreement on the fundamental interests of the main objectives, which is on the US foreign policy, must work on the protection and realization. In order to monitor the dimensions of change and continuity in the orientation of US foreign policy toward the Middle East for the administration's (Bush and Barack Obama) comparisons will be held on the level goals and strategies orientations. These comparisons will continue to identify and change US foreign policy issues for each of the administration's (Bush and Barack Obama). Thus, Research dilemma that can be addressed in the search, is how much differentiation between the emerging policy of my administration (Bush and Barack Obama), toward the Middle East and what repercussions it?In order to address the problem at hand and test the validity of the hypothesis pursued a researcher from the three-pronged plan.

The first axis: the objectives and strategies for the Departments of Bush and Barack Obama.

The second axis: foreign policy orientations of the administrations, Bush and Barack Obama.

The third axis: a comparison between my administration, Bush and Barack Obama, the level of goals, strategies and trends.

Keywords: *Middle East, US foreign policy, Obama administration, fixed and variable.*

الملخص

يطرح مفهوم التغير في السياسة الدولية إشكالاً على مستوى حقل العلاقات الدولية، يرجع هذا الإشكال إلى حالة عدم الإجماع التي تعرفها مختلف النقاشات الجارية حول طبيعة إمكانيات ونتائج التغير في صيرورة العلاقات الدولية. ويمكن القول، أنه على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط، فان هناك شبه إجماع أو اتفاق

* Makale gönderim tarihi: 17.05.2017 Yayına kabul tarihi: 29.05.2017

** Dr., Musul Üniversitesi Siyaset Bilim Fakültesi Uluslararası İlişkiler A.B.D., matars999@gmail.com

على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها. ولرصد أبعاد التغيير والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط لإدارتي (بوش الابن وباراك اوباما) سيتم عقد مقارنات على المستويات الأهداف والاستراتيجيات التوجهات. وستعمل هذه المقارنات على تحديد قضايا الاستمرار والتغيير للسياسة الخارجية الأمريكية لكل من إدارتي (بوش الابن وباراك اوباما). وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في البحث، هي: ما مدى التمايز بين السياسة الخارجة لإدارتي (بوش الابن وباراك اوباما)، تجاه منطقة الشرق الأوسط وما تداعياتها عليها؟ ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضية انتهج الباحث خطة من ثلاثة محاور.
المحور الأول: الأهداف والاستراتيجيات لإدارتي «بوش الابن» و«باراك اوباما».
المحور الثاني:توجهات السياسة الخارجية لإدارتي «بوش الابن» و«باراك اوباما».
المحور الثالث: مقارنة بين سياسات ادارتي «بوش الابن، باراك اوباما».
الكلمات المفتاحية : الشرق الاوسط، السياسة الخارجية الامريكية، أدارة اوباما، الثابت والمتغير.

مقدمة

يطرح مفهوم التغير في السياسة الدولية إشكالاً على مستوى حقل العلاقات الدولية، يرجع هذا الإشكال إلى حالة عدم الإجماع التي تعرفها مختلف النقاشات الجارية حول طبيعة إمكانيات ونتائج التغير في صيرورة العلاقات الدولية.

وفي هذا الاطار يُعَّرف «هولستي» Holsti التغير في السياسة الخارجية بأنه «تعديل/تبديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة ما»[1]. ويذكر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية، الثقافية، العسكرية، التجارية والاقتصادية، وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء الخارجيين داخل الدولة، ونية صانع السياسة في إعادة صياغة السياسة الخارجية، وهو ما يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية[2].

من الأمور شبه المسلَّم بها بين دارسي العلاقات الدولية، على اختلاف منطلقاتهم النظرية أن طبيعة سياسات الدولة الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة البيئة الداخلية لها، ونوعية التغيرات المحلية التي تجري فيها، على اعتبار ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية للدولة. ومن ثَم، فإن دراسة طبيعة التغيرات المحلية في دولة ما تسهم بدرجة كبيرة في فهم طبيعة سياساتها الخارجية[3].

ومن بين طبيعة المتغيرات على المستوى الداخلي للدول الديمقراطية هو تغير الرؤساء ومن بين اولويات كل رئيس جديد البحث عن تغيير الخيارات والأولويات التي اعتمدها الرئيس الذي سبقه، فيضع اجندته الخاصة، ليكتب صفحته في التاريخ، ومن ثم فهو يسعى إلى أن يتغاضى عن الماضي وأن يرسم الطريق نحو مستقبلٍ أفضل، لكن غالبًا ما يصطدم هذا الرئيس بالوقائع وتعقيداتها وبعامل ضيق الوقت لإنجاز ما يريد.

ووفقاً لما سبق فإن رئيس الولايات المتحدة الامريكية ومعه إدارته يدركون بأن مواجهة التطوّرات المهمّة بأبعادها الخارجية

1 Holsti, K.J, "The Problem of Change in International Relations Theory", Working Paper N° 26, December 1998, Institute of International Relations, The University of British Columbia.

2 op. cit.

3 احمد محمد أبوزيد، الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير، كراسات استراتيجية، العدد 922، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2102)، ص 7.

والداخلية تستدعي خلط الأوراق من جديد، وهذا الأمر سيزيد حتمًا من تعقيدات الوضع ويجعل من الصعب على الولايات المتحدة، كقوّة خارجية، أن تجد اللغة والخيارات المناسبة لمواجهة المواقف الطارئة بما يتناسب مع مصالحها ومصالح مختلف حلفائها، مع كلّ ما يسود من تناقضات بين هؤلاء الحلفاء، ولو كانوا في حالة تحالف على غرار دول مجلس التعاون الخليجي.

يقول «جورج لونزوفسكي» في مؤلفه (الشرق الأوسط في الشؤون العامية): «لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم»[4]، فقد كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناة الإمبراطوريات والقوى العظمى، إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين والمهتمين بالشؤون الدولية.

ويمكن القول، أنه على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط، فان هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها.

في مواجهة الأوضاع المعقّدة السائدة في الشرق الأوسط، يبقى السؤال مركّزًا على الآتي: ما هي أفضل الخيارات التي يمكن أن تعتمدها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وحفظ أمنها وتراعي مصالح الحلفاء الإقليميين وتطلّعاتها وتكون مقبولة من القوى الدولية الأخرى؟ في كثيرٍ من الأحيان تصبح الخيارات المختارة عرضة للسقوط، من خلال وقوع حدث طارئ في دولةٍ غير رئيسة.

ولرصد أبعاد ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط لإدارتي (بوش الابن وباراك اوباما) سيتم عقد مقارنات على المستويات الآتية:

الأهداف والاستراتيجيات.

التوجهات.

وستعمل هذه المقارنات على تحديد قضايا الاستمرار والتغيير للسياسة الخارجية الأمريكية لكل من الإدارتين.

وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في البحث، هي: ما مدى التمايز بين السياسة الخارجة لإدارتي (بوش الابن وباراك اوباما)، فيما يتعلق بثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير تجاه منطقة الشرق الأوسط وما تداعياتها عليها؟

الأسئلة البحثية: يتفرع من الاشكالية المطروحة للبحث تتفرع مجموعة من الاسئلة البحثية يمكن ايجازها بالتساؤلات الآتية:

1. كيف يمكن قراءة رؤية وسياسات الإدارة الأمريكية لكل رئيس؟
2. ما حدود الاستمرارية والتغيير على مستوى الأهداف والاستراتيجيات لكلا الإدارتين؟
3. ما حدود الاستمرارية والتغيير على مستوى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لكلا الإدارتين؟

4 نقلا عن: ممدوح محمد مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 5991)، ص 56.

فرضية البحث: على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

ينطلق البحث من الافتراض بأن التفاعل المستمر بين عوامل الاستمرارية وعوامل التغير يؤثر في طبيعة الأهداف والاستراتيجيات، والتوجه، للسياسية الخارجية الأمريكية.

منهج البحث: من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية تعتمد على المنهج المقارن. إذ تم الاعتماد على هذا المنهج في عدة مستويات سواء تعلق الأمر بأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أو بالأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لذلك، فضلاً عن الظروف المحيطة بالرئيسين والمواقف الداخلية والدولية من سياستيهما.

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضية انتهج الباحث خطة من ثلاثة محاور.
المحور الأول: الأهداف والاستراتيجيات لإدارتي «بوش الابن» و«باراك اوباما».
المحور الثاني: توجهات السياسة الخارجية لإدارتي «بوش الابن» و«باراك اوباما».
المحور الثالث: مقارنة بين سياسات ادارتي «بوش الابن، باراك اوباما».

المحور الأول: الأهداف والاستراتيجيات لإدارتي بوش الابن وباراك اوباما

يمكن القول، أنه على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط، فان هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها. وهذه المصالح والاهداف هي التي تمثل (ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير) لهذه السياسة، وقد حاول الكثير من المهتمين تقديم ترتيبات مختلفة لأولويات المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينهم «مارتن انديك» Martin Indik، والذي عدها أنها تشمل تأمين إمدادات النفط، حماية إسرائيل، واستقرار المنطقة.

وهناك الرؤية المهمة التي عرضها بالتفصيل «ستيف سبيغل» Steve Spegal، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، وقال فيها أنه يمكن تعريف المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأنها تضم المكونات أو الإجراءات الآتية[5]:

- حماية وضمان تدفق النفط من منطقة الخليج العربي.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- حماية علاقات الصداقة القائمة مع الدول العربية.
- مكافحة الإرهاب والتطرف.
- حماية الروابط التقليدية مع إسرائيل.
- احتواء الدول المعادية ونجاح عملية السلام.

5 نقلا عن: إدريس لكريني، «إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية» مجلة المستقبل العربي، العدد 782، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير 3002)، ص 54.

وفيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تلك الاهداف والمصالح في منطقة الشرق الأوسط، فأنها تتميز بالتعدد والتنوع على مدار تاريخ علاقتها بهذه المنطقة؛ لتتلاءم مع المتغيرات التي تطرأ عليها بين الحين والآخر، على اعتبار ان برنامج عمل الدول في المجال الخارجي يتضمن إلى جانب الأهداف المراد تحقيقها الوسائل والآليات الملائمة لذلك. وفي هذا السياق، تتباين الآليات التي تعتمدها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفقا لطبيعة الأهداف ورؤية كل إدارة ومقاربتها للمسألة. ومن بين هذه الآليات، يمكن ذكر الآتي[6]:

- الوسائل العسكرية: حيث كان هناك تركيز واضح على ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لقوة عسكرية هائلة قادرة على انجاز مختلف المهام، وان تطوير القوة العسكرية الأمريكية وقدراتها القتالية في منطقة الشرق الأوسط هو أساس النجاح في حفظ المصالح الحيوية الأمريكية، ويتم ذلك وفقا للاستراتيجية الآتية:

1. تشكيل قواعد عسكرية في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.
2. إقامة هيكل امني إقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.
3. إقامة مناورات مشتركة مع دول المنطقة.
4. التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

- الوسائل الاقتصادية: وتشتمل على جملة من الإجراءات الأساسية، من بينها:

1. تقديم المساعدات الاقتصادية لطرف ما سواء كان دولة أو تنظيماً لتحقيق هدف معين.
2. اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية كما حدث مع العراق مثلا من اجل إجباره على تنفيذ القرارات الأممية.

- الوسائل الدبلوماسية: ويبرز ذلك بشكل واضح في:

1. محاولات الولايات المتحدة للعب دور الوسيط الساعي لإيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وفقا للأجندة الأمريكية.
2. أين تحافظ على مكانة وقوة حليفها الاستراتيجي الطبيعي في المنطقة.
3. كما يبرز هذا النوع من الوسائل في سعي الولايات المتحدة لتشكيل تحالفاتها وفي رغبتها في الحصول على مساندة ودعم حلفائها عند اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحقيق أهدافها وضمان مصالحها.

وفي ضوء ما سبق يمكن عرض أهداف واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أثناء مدة إدارتي «بوش الابن» و«باراك اوباما» كما يلي:

6 tsaE elddiM ,"enO ereTh sI :tsaE elddiM eht ni ygetartS dnarG .S.U" ,srehto dna ,nameerF .WsahC ()
.7.p ,3102 gnirpS ,1 rebmuN ,XX emuloV ,licnuoC yciloP

إدارة بوش الابن:

منذعام2001،بدأالخطاب السياسي الأمريكي ومن ثم السياسة الأمريكية تُلوح بأهداف سياسية تحمل في ثناياها مضامين، اعتبرها العديد من المعنيين، أنها من نوع جديد يمكن وصفها بـ(متطلبات التغيير)، إذ بدأ بالمقارنة مع الثابت من الأهداف – حماية إسرائيل، ضمان تدفق الصادرات النفطية، دعم بعض الأنظمة الحليفة- اخذ الحديث يتمحور حول أهداف وظيفية تحملها شعارات تؤكد على ضرورة:

- الإصلاح السياسي والاقتصادي.
- الأخذ بالنموذج الليبرالي في تطبيق الديمقراطية.
- الحرية وحقوق الإنسان.

وذهبت السياسة الأمريكية إلى مدى ابعد من ذلك، حيث بدأ الحديث عن المطالبة بالتغيير السياسي وإعادة ترتيب المنطقة وفق خارطة جيوسياسية جديدة حملت عناوين عدة بمضمون واحد «الشرق الأوسط الكبير»، أو «الشرق الأوسط الجديد»، وغيرها من المشاريع التي أريد بها إعادة تقسيم المنطقة إلى كيانات سياسية ومكونات اجتماعية، عرقية، طائفية، واثنية وبخاصةً الدول العربية، بوصفها المركز الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط برمته.

فقد شهدت فترة إدارة الرئيس «بوش الابن» (2000-2008)، وبتأثير أفكار المحافظين الجدد تحولاً مهماً في المفاهيم والأفكار والاستراتيجيات المتعلقة بمضامين وتوجهات السياسية الخارجية الأمريكية. وتمثل ذلك من خلال إعلاء قيمة القوة العسكرية (القوة الصلبة) في تعامل هذه الإدارة مع الشؤون الدولية وذلك في الفترة الرئاسية الأولى (2000-2004). وقد تجلى ذلك من خلال اعتمادها مبدأ العمل الاستباقي الذي سمي بـ«مبدأ بوش» والذي وضحته وثيقة الأمن القومي الأمريكي للعام 2002، وتجسد في مقولة «تحالف الراغبين»، كذلك تبني هذه الإدارة مواقف متشددة إزاء الالتزامات الدولية بعامة، وكذلك الأطر الدولية متعددة الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة[7].

ووفقاً لما سبق فقد ظهرت مصطلحات جديدة في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وهي المصطلحات التي أثرت بشكل كبير في الفكر والممارسة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، جاء أهمها في ما يتعلق بمفهوم «الضربة الاستباقية» أو «الحرب الاستباقية»، التي توجه لمن يفترض أو تضن أو تقرر الولايات المتحدة الأمريكية انه يمثل مصدر تهديد محتمل لمصالحها في أي مكان من العالم[8].

وهنا يمكن القول إن المحافظين الجدد ساهموا بشكل فاعل في توجيه البرنامج السياسي لإدارة «بوش الابن» نحو الاهتمام بتبني مشروع استراتيجي تضمن التوسع العسكري إلى ابعد حد ممكن في الشرق الأوسط، وتوظيف قيم أخلاقية تقوم على «نشر الديمقراطية» لخدمة أهدافها التوسعية، والهيمنة كقطب أوحد على السياسة الدولية. وقد أتاح لها ذلك من خلال إعلانها

7 ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 4002)، ص 941.

8 داليا عبد القادر، «فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد»، مجلة السياسة الدولية، العدد 661، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تشرين أول/أكتوبر 6002)، ص61.

الحرب على الإرهاب، حيث أصبح موضوع التحول الديمقراطي في الدول العربية والإسلامية، وإعادة تشكيل النظم السياسية، مكوناً رئيساً من مكوناتها، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولاً جوهرياً في تلك السياسة، التي ظلت إلى حد بعيد توازن بصورة تقليدية مابين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى[9].

وبشكل عام يمكن تلمس معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية –أثناء إدارة بوش الابن- في منطقة الشرق الأوسط من خلال الممارسات التي نفذتها في كل من أفغانستان والعراق ومن خلال الأدوار التي تؤديها وبمساعدة من دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وبعض الدول العربية في عدد من الملفات، سواء كانت في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن أو سوريا أو لبنان أو فلسطين؛ إذ تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية هي[10]:

- دعم الأقليات -الدينية والعرقية- في المنطقة وفي كثير من الأحيان على حساب الأغلبية.
- تحجيم دور ونفوذ مراكز القوة العربية التقليدية وبخاصة (مصر، العراق، السعودية) والحرص ألا تمتد دائرة نفوذها خارج إطار دولهم، سواء سياسياً أو عسكرياً أو حتى اقتصادياً في بعض الأحيان، وإسناد هذا الدور إلى دول صغيرة المتمثلة في قطر، والإمارات العربية المتحدة أو إلى دول إقليمية غير عربية ومن أبرزها تركيا.
- استغلال مَنْ تدعوهم الولايات المتحدة الأمريكية «بالإسلاميين المعتدلين»؛ لتنفيذ جزء من استراتيجيتها تحت شعار الحوار والتقارب والانفتاح على الآخر؛ ضماناً لتحقيق هيمنتها على كل التيارات والشرائح المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة إلى ان إدارة الرئيس «بارك اوباما» لم تخرج عن هذا السياق إلا فيما يتعلق بالسماح بامتداد نفوذ مصر والسعودية في المجال السياسي والعسكري خارج حدودهما والمتمثل في إقامة التحالف العربي لترتيب الأوضاع في اليمن.

ويأتي طرح المبادرات التي تخص «الإصلاح ونشر الديمقراطية» في منطقة الشرق الأوسط ضمن هذا التوجه الاستراتيجي لإدارة «بوش الابن»، لتحقيق الأهداف الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة فيما يتعلق بالدول العربية، إذ طرحت في هذا السياق (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنين القادمة)، وتسمى أيضا مبادرة «كولن بول» -على اعتبار هو من أطلق هذه المبادرة- واستهدفت المبادرة أربعة محاور هي: الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وإصلاح التعليم، وتمكين المرأة، يختص كل محور من هذه المحاور بالتركيز على أوجه التنمية المختلفة[11].

كما طرحت «مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (BMENA)، إذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المبادرة بعد أن أعلن عنها الرئيس «بوش الابن» في 4002/2/9، وفي الوقت ذاته الذي كانت تعرض وتناقش فيه فكرة

9 Marcin Zaborowski, Bush's legacy and American's next foreign policy, (Paris: Institute for security studies, European Union, September 2008), p. 37.

10 سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان/ الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 3102)، ص 56.

11 Colin Powell, "The U.S. Middle East Partnership Initiative: Building Hope for the Years Ahead", Heritage Foundation, December 17, 2002.

الشرق الأوسط الكبير على المستوى الرسمي، كانت مؤسسات ومراكز بحثية أوروبية تدرس وتبلور هذا المفهوم وترسم دوافعه من وجهة نظر الدول الأوروبية، وتضع خطوطه العامة[12].

وقد تم المزج بين الرؤية الأمريكية والرؤية الأوروبية فيما يتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط ليتم الاتفاق على مضمون المبادرة في اجتماع قمة مجموعة الدول الثماني (G8)، في (سي أيلاند بولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية للفترة 8-01 حزيران/يونيو 4002) لتصبح الصيغة النهائية للمشروع تحت مسمى «شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في الشرق الأوسط الكبير/الموسع وشمال أفريقيا»[13] partnership for progress and common future in the Broader Middle East and North Africa.

وتتضمن هذه المبادرة/ المشروع ثلاثة محاور هي[14]:

- **المحور السياسي:** يتضمن تطوير المؤسسات اللازمة لحكومة تمثيلية تخضع للمحاسبة، وتدعيم الممارسة الديمقراطية، والنظم الانتخابية والمجتمع المدني، ودعم حكم القانون واستقلال القضاء، كما أن إصلاح مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد، وتحديث وسائل الإعلام واستقلالها تمثل مكونات ضرورية وأساسية لبناء الديمقراطية والحكم الصالح.

- **المحور الثقافي (التركيز بصورة أساسية على التعليم):** من خلال تحسين جودة التعليم، وتطوير وإصلاح مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، وقدرة الحصول على الخدمة التعليمية للشباب وبخاصة الفتيات، هذا بدوره يؤدي إلى وجود قوة عمل أفضل تعليماً بما يضمن تأمين مشاركة فاعلة في عالم معولم، ولابد من تركيز الجهود على خفض معدلات الأمية وزيادة فرص التعليم.

- **المحور الاقتصادي:** يقوم على تشجيع إقامة قطاع خاص قادر على خلق فرص عمل وتحرير التجارة بما يساعد الحكومات على فتح الأسواق مع دول المنطقة وخارجها، وتشجيع التجارة بين دول المنطقة كأحد أولويات التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

وفي ذات الإطار تأتي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006، إذ أكد «بوش الابن» أن نشر الديمقراطية هو ركن أساسي في الاستراتيجية الأمريكية؛ معبرا عن ذلك بالقول: «إن نشر الديمقراطية والعدل والكرامة الإنسانية بهدف إنهاء

12 للمزيد من التفصيل عن المشروع انظر: عبد القادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 5002)، ص92. –كذلك: احمد سليم البرصان، «الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية»، مجلة الساسة الدولية، العدد 851، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 4002)، ص ص 04-44.

13 يشير مصطلح (الشرق الأوسط الكبير) إلى البلدان العربية فضلًا عن باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، ونشر مشروع الشرق الأوسط الكبير في جريدة الحياة اللندنية، العدد (13941 في 4002/2/31). للمزيد من التفاصيل أنظر: د. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مشروع الشرق الوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 0102)، ص- ص 331-731.

14 المصدر السابق، ص- ص 622-822.

الاستبداد وإيجاد ديمقراطيات فعالة، وتوسيع الرفاه عبر التجارة الحرة والعادلة والسياسات التنموية»[15].

كماتضمنت تلك الاستراتيجية عدداًمن الآليات التي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبعها في نشر الديمقراطية وإحداث التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط منها[16]:

- دعم الإصلاحيين الديمقراطيين في الدول القمعية عن طريق عقد الاجتماعات رفيعة المستوى معهم في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية وسفارات الولايات المتحدة الأمريكية.
- استخدام المساعدات الخارجية لدعم تنمية انتخابات حرة ونزيهة، ودعم حقوق المرأة، والمجتمع المدني، وحرية الإعلام. وعادة ماتكون هذه المساعدات هي عبارة عن جرعات صغيرة لتقديم المساعدة التقنية. وغالباًماتقدر بما لا يزيد عن بضعة ملايين من الدولارات في العام.
- الشراكة مع الدول الديمقراطية الأخرى للترويج للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان ومناطق معينة.
- تعزيز وبناء مبادرات جديدة مثل الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ومؤسسة المبادرة من أجل المستقبل ومجتمع الديمقراطيات، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وتشكيل شراكات مبتكرة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها، لدعم الديمقراطية وترويجها.
- إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة.

يتضح مماتقدم أن المقاربة الأمريكية لموضوع الديمقراطية والإصلاح تقوم على تصور تبشيري مفترضةً نوعاًمن العلاقة الحتمية واللازمة بين الإصلاح والديمقراطية وتعزيز خيارات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. فإذا كان مناخ الاستبداد والفساد الذي خيم طويلاًعلى هذه المنطقة قد أفرز الجماعات الإرهابية وكراهية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إشاعة الحرية والديمقراطية كفيلة بالقضاء على الإرهاب ونشر القيم الليبرالية وتثبيت المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس كان هنالك افتراض ضمني يصل إلى حد المسلَّمة بأن مشروع دمقرطة الشرق الأوسط سيسير جنباً إلى جنب مع تقدم المشروع الأمريكي لتغيير المنطقة.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإن من أبرز ما يمكن أن يشار إليه من ركائز اعتمدتها الإدارة الأمريكية في التعاطي مع هذه القضية هو الدفع نحو إطار جديد من التعامل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وتهيئة الوضع الفلسطيني لقبول تصوراتها بخصوص قضايا الأمن والحل النهائي، من خلال تغيير الواقع السياسي والثقافي الفلسطيني، وخلق بيئة سياسية جديدة في المجتمع الفلسطيني متناغمة مع النهج العام للإدارة الأمريكية[17].

فالولايات المتحدة لم تعد ترى جدوى في إبقاء علاقتها مع القيادة الفلسطينية قائمة على النحو ذاته منذ أوسلو، ولاسيما أن من كان تعوّل عليه المساعدة في تنفيذ تصوراتها لم يعد مؤهلا لذلك، وأن الجيل الذي نشأ في مرحلة أوسلو هو الذي قاد

15 استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 6002، الموقع الالكتروني للبيت الأبيض، متاح على الرابط الآتي: .lmth.ssn/csn/vog.esuohctihw.www//:ptth

16 المصدر السابق.

17 مالك عوني، «خطاب بوش حول الشرق الأوسط: سبيل للتسوية أم أزمة جديدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 941، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 2002)، ص 321.

الانتفاضة الفلسطينية الثانية[18]. ولذلك ركزت الإدارة الأمريكية على السير ضمن سياسة الخطوة- خطوة، والتي تشمل أمرين:

الأول: عدم التورط بتقديم مقترحات محددة للحل، ولاقتصار على تقديم إطار عام لذلك.

الثاني: الترويج البطيء للحل ضمن قاعدة السلام المشروط الذي يعتمد على تغيير الواقع السياسي الفلسطيني، وإعادة صياغة البنية السياسية والثقافية والأمنية الفلسطينية كمقدمة لبدء المفاوضات. وهو ما يبقيها بعيدة عن الضغط على إسرائيل، ولا يحملها مسؤولية التعجيل في دفع عملية السلام، ويلقي بذلك على الفلسطينيين[19].

وتأتي الفوضى الخلاقة ضمن هذه الاستراتيجيات لتحقيق أهداف تمهيدية وآنية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتم الاعتماد على إثارة الاضطراب الداخلي والبلبلة لإدخالها- منطقة الشرق الأوسط - فيما يسمى، طبقاً لنظرية الفوضى الخلاقة، «بعدم الاستقرار البناء»، ذلك لأن عدم الاستقرار (الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي) يسمح بإعادة بناء وتشكيل دولها على نحو يتناسب مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

إدارة الرئيس «باراك اوباما»:

مع وصول الرئيس «بارك أوباما» للسلطة، ونتيجة تقييم استراتيجي لسياسات إدارتي الرئيس «بوش الابن» في الشرق الأوسط، وتغيير البيئة الاستراتيجية في المنطقة خاصة بعد ما يسمى بـ«ثورات الربيع العربي»، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة تعاملها مع المنطقة بشكل مختلف، فيما يمكن أن يطلق عليه عملية «إعادة الهيكلة» وما استتبعها من تغيير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، والتي اتضحت معالمها بشكل جلي خلال الولاية الثانية للرئيس «باراك أوباما».

وقد مثلت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، سلسلة من الأهداف التي تسعى إدارة الرئيس «باراك أوباما» إلى تحقيقها في هذه المنطقة، نتيجة التراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال إدارة الرئيس «بوش الابن»، والتي فرضت على الرئيس «باراك أوباما» أن يبادر بطرح مجموعة من السياسات التي من خلالها يستطيع التعامل بفاعلية، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، كما تطلبت الانتباه الشديد من جانب الإدارة الأمريكية إلى طريقة التعامل معها، فإيران تخطت العتبة النووية وهناك الوضع الهش في العراق الذي يستنزف القوة المسلحة الأمريكية، وهناك الحكومات الضعيفة في لبنان وفلسطين في ظل قوة متصاعدة للفصائل المسلحة، والمتمثلة في حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، مع غموض كبير يلف خطوط سياسات «أوباما» في الشرق الأوسط، ولاسيما في ساحة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي هذا الإطار فقد عمل الرئيس «باراك أوباما» على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط،

18 د.رائد محمد نعيرات، أ.قصي أحمد حامد، «الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش وانعكاساته المتوقعة على سياسة باراك أوباما»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 62، (القدس/فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، كانون الثاني 2102)، ص 243 .

19 قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 9002)، ص 34.

من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هي القضية الرئيسية كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته، لهذا عمد بصورة تدريجية على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية إلى القوات العراقية، ولكن في ذات الوقت أخذ في الحسبان أن الوضع هناك مايزال هشاً للغاية. لذا ركز «أوباما» منذ بداية إدارته على أربع قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي هي النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي الجانب الأمني تشمل العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني إلى جانب إشكاليات العلاقات بين بلاده والعالم الإسلامي وعمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط[20].

فقد فرضت المتغيرات الجديدة سواء المرتبطة بالوضع في منطقة الشرق الوسط أو بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية، تغير نهج السياسة الخارجية الأمريكية، والتحول من «الانخراط المكثف» إلى «الانخراط المرن»، وأضحى التدخل الأمريكي في المنطقة يتسم بالحذر، وهو ما تفسره المتغيرات الثلاث الآتية[21]:

- تغير توازنات الطاقة: حيث تضاءلت إلى حد ما الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وفق حسابات المصالح الأمريكية، ففي ظل ثورة إنتاج النفط الصخري، والتقديرات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستحقق اكتفاء ذاتياً بحلول عام 2020، وستصبح دولة مصدرة للنفط خلال المدة من (2025 – 2030)، وسيقل الاعتماد الأمريكي على نفط المنطقة، وبعد ما كان الحفاظ على تدفق النفط من المنطقة أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، أصبح الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة هو الهدف الجديد لصانع القرار في الولايات المتحدة.
- التوجه نحو آسيا: لاتنفصل تحولات السياسة الأمريكية عن التغير المرتبط بتوجهات السياسة الأمريكية الجديدة نحو منطقة آسيا، وبداية مايعرف باستراتيجية «إعادة التوازن نحو آسيا ومنطقة الباسفيك»، ففي ظل الصعود الصيني وفرص النمو في القارة الآسيوية، أصبحت هذه المنطقة تحتل أولوية تفوق الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط التي تعج بالصراعات والحروب، والتي أرهقت الولايات المتحدة وأوصلت الرأي العام الأمريكي لحالة من الضجر والملل من الاستنزاف الأمريكي المستمر في هذه المنطقة من العالم.
- تقليص الإنفاق العسكري: يرتبط المتغير الثالث بأوضاع الاقتصاد الأمريكي، ففي ظل ارتفاع مستوى عجز الموازنة والضغوط التي توجهها إدارة الرئيس «باراك أوباما» لتقليل الإنفاق العسكري، وتقليص ميزانية وزارة الدفاع، بات من الصعب التورط في حروب جديدة في المنطقة والاستمرار في حالة الاستنزاف الأمريكي. وبالإضافة إلى ما سبق فإن زيادة معدلات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، أدت إلى إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، فبدلاً من الأهداف التقليدية المرتبطة بالحفاظ على تدفق النفط، وأمن إسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، أصبح التركيز أكثر على كيفية تحقيق الاستقرار، ومواجهة صعود الجماعات الإرهابية.

وقد ظهرت ملامح إعادة صياغة التعامل مع منطقة الشرق الأوسط والتحرك نحو تبني استراتيجية إعادة الهيكلة مما يخدم المصالح الأمريكية الجديدة في أكثر من ملمح، بداية من استمرارية التمسك بخيار عدم التورط عسكرياً في المنطقة، والتركيز على التعامل مع أزماتها بانتقائية، وعدم تبني استراتيجية شاملة، والاهتمام باضطلاع دول المنطقة بدور مركزي في التعامل مع قضاياوأزمات المنطقة مباشرة وعدم التعويل على الدور الأمريكي، وصولاً لتغيير البيئة الاستراتيجية في هذه المنطقة وتمهيد

20 سعد شاكر شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 621.

21 حسام إبراهيم، "دمج إيران: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران»، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 5102/90/50).

الأجواء لتحويل نمط العلاقات مع إيران من حالة العداء إلى حالة التعاون ثم الانتقال لمستوى مختلف يتضمن علاقات طبيعية على المدى البعيد.

وفي هذا السياق يأتي حديث وزيرة الخارجية الأمريكية (السابقة) «هيلاري كلينتون» في معرض تحليلها أمام «معهد بروكينغز» للاستراتيجية الأميركية الجديدة للأمن القومي للعام 2010، إذ بينت إن الولايات المتحدة بحاجة إلى استخدام قوتها الدولية ولكن بشكل مختلف، ولا يمكنها الاعتماد فقط على ما وصفته بالنموذج العسكري للدبلوماسية. ولتوضيح جوهر السياسة الخارجية الأمريكية قالت: «نحن لسنا أقل قوة، لكننا بحاجة إلى استخدام قوتنا بأشكال مختلفة. فنحن الآن نتحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة إلى مزيج أكثر تطوراً يتم خلاله استعمال القوة والنفوذ بشكل غير مباشر. لذلك فإن القوة الذكية ليست مجرد شعار وإنما في الواقع تعني شيئا»[22].

وقد أثارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارة الرئيس «باراك أوباما» في أيار/مايو 2010، جدلاً كبيراً حول فيما يتعلق بالجديد الذي أتت به والقديم الذي انطوت عليه وتراوحت المواقف بين المؤيد والمعارض.

فالجانب المؤيد يرى أن استراتيجية الرئيس «باراك أوباما» ليست سوى استمرار لحقبة الرئيس «بوش الابن»، حيث أن هناك استمرارية أكثر من الانقطاع بين الاستراتيجيتين، فلا زالت أسلحة الدمار الشامل التي (يفترض) ان تمتلكها الجماعات الإرهابية تمثل أكبر خطر على الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة لازالت تحتفظ بحقها في العمل الانفرادي ولن تستبعد حقها في توجيه ضربات استباقية، كما أنها لازالت تحافظ على تفوقها العسكري، وتعزز الديمقراطية، وتكافح التطرف[23].

وتستند هذه الرؤية إلى أن استراتيجية الرئيس «بوش الابن» للعام 2006، قد أكدت على الرغبة في العمل من خلال التعددية والعمل الجماعي والتحالفات، وأن قوة أمريكا لا تقوم فقط على قوتها العسكرية وإنما أيضا على قوة قيمها الأخلاقية، وأن الحرب على الإرهاب تستلزم كل عناصر القوة القومية من الجيش إلى إعمال القانون إلى القوة الناعمة، وهذه العناصر جميعها أكدت عليها استراتيجية الرئيس «باراك أوباما» عام 2010. ولا ترى وجهة النظر هذه جديداً في استراتيجية الرئيس «باراك أوباما» غير تركيزها على السياسة الداخلية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي.

أما الجانب الثاني (المعارض) يرى أن استراتيجية الرئيس «باراك أوباما» انطوت على أبعاد ومفاهيم جديدة تختلف عن مفاهيم استراتيجية الرئيس «بوش الابن» فهي أول استراتيجية أمن قومي تعترف بتعقد التحديات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وتجمع بين ثنائية تعزيز الأمن والرخاء الأمريكي. وتعترف بأن بيئة اليوم لا يتحكم بها تهديد واحد، ولكن خليطاً معقداً من التحديات والفرص على النطاق العالمي، فبالإضافة إلى الصراعات المسلحة التقليدية والهجمات الإرهابية، اعترف الرئيس «باراك أوباما» بأن القضايا غير التقليدية مثل التغير المناخي، والأوبئة وغزو الفضاء والدبلوماسية والعلم والتكنولوجيا والطاقة والقيم العالمية وتحديات استغلال المشاعات العالمية، سوف تكون أساسية في حفظ الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين.

22 نقلا عن: ماثيو ليفيت، «رؤية أوباما للأمن القومي الأمريكي: مواجهة التحديات العابرة للحدود بتعاون عالمي»، معهد واشنطن، 61 تشرين الأول/أكتوبر 0102.

23 Peter Feaver, "Obama's National Security Strategy: real change or just. Bush Lite", foreign policy, MAY 27, 2010,

كما اصدر الرئيس «باراك اوباما» استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2015، ويمكن تحديد الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية على النحو الآتي:

- قيادة التحالف الدولي من أجل هزيمة وإضعاف تنظيم «داعش» مع العمل مع الحلفاء لمعالجة أسباب ظهور القاعدة و»تنظيم الدولة الإسلامية» (الفقر والجهل والتطرف واللامساواة) في باكستان والصومال وأفغانستان فضلا عن التأكيد على الدور الأمريكي في تدريب القوات العراقية ودفع العملية السياسية وتدريب المعارضة السورية لتأمين وزن مقابل للإرهابيين ونظام بشار الأسد.
- زيادة ميزانية البنتاغون إلى 534 مليار دولار بالإضافة إلى 51 مليار لتمويل الحرب.
- نشر المزيد من القوات في منطقة أسيا والمحيط الهادي رداً على الصعود الصيني.
- أولوية التعاون مع الحكومة الاتحادية في العراق من أجل مكافحة الإرهاب.
- دعم أمن الخليج من خلال الاستثمار والتنسيق مع شركاء الولايات المتحدة الإقليمين وحول العالم فضلا عن تسليح المعارضة السورية من أجل الحملة الجوية التي يشارك فيها أكثر من 60 دولة لتحجيم تنظيم «داعش».
- السعي لتعزيز الاستقرار المالي العالمي والعمل على دعم مطالب الشعوب بالديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ومحاربة الفساد ودعم النظام العالمي الليبرالي الذي خدم العالم في العقود السبعة الماضية.
- التأكيد على ضرورة العمل الإستباقي لمنع دول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية من إبداء العدائية وذلك من خلال الدبلوماسية وتعزيز الالتزام الأمني مع الحلفاء وفرض تكاليف على هذه الدول وعلى مستوى الحروب المحلية.
- التفاوض السلمي مع إيران من أجل الوصول إلى تسوية سلمية لبرنامج إيران النووي.

كما أوضحت الوثيقة الجديدة معالم العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط فقد أكدت أنها سوف تدعم التحول الديمقراطي، والتقدم الاقتصادي، والاستقرار، ومحاولة إدارة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، كما شددت الوثيقة في مقدمتها على بحث الولايات المتحدة الدائم عن شركاء جدد وقوى اقتصادية جديدة غير دولية مع تمسكها بحلفائها التقليدين من أجل ممارسة الولايات المتحدة لدورها القيادي، ونجد أن إيران هي من الشركاء الجدد التي تسعى الولايات المتحدة التفاوض معها من أجل إنهاء طموحها العسكري في المجال النووي، أنه في حالة توصل الطرفان الأمريكي والإيراني إلى اتفاق فأن إيران سوف تساهم في إدارة الفوضى في الشرق الاوسط من خلال المساهمة في احتواء هذه الفوضى أو تنظيمها حتى لا تخرج عن السيطرة الإقليمية والدولية[24].

ويبقى العنصر الأساس عند الحديث عن الاستراتيجية الكبرى لدولة ما متمثلاً بحجم القوة العسكرية والاقتصادية التي تملكها هذه الدولة، والتي تنوي استعمالها لتحقيق الأهداف والمصالح التي حدّدتها هذه الاستراتيجية. فالعقلانية التي تصاغ بها الاستراتيجية أو الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها ليست مهمة في ظلّ غياب عناصر القوة اللازمة لتنفيذها.

24 مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، «الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي 5102»، لندن، 5102/8/2.

ثانياً: توجهات السياسة الخارجية لإدارتي بوش الابن وباراك اوباما

توجهات السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن:

في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، رسم الرئيس «بوش الابن» وفريق إدارته مساراً جديداً للسياسة الخارجية حُددت معالمه للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور الأميركي الرائد في النظام الدولي. على هذا النحو أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمضي قدما في طريق دحر نوع جديد من الأعداء، لا يردعه تهديد الاعتقال ولا تكبله القيود الإنسانية العملية، واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أو متخيلين.

لقد اعتمدت أجندة ادارة الرئيس «بوش الابن» على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأميركية، وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة عالميا، ورسم تغير اجتماعي وسياسي في الشرق الأوسط. وعبر عن ذلك الرئيس «بوش الابن» بالقول: «إن هذه الاستراتيجية مثالية لأن الحرية هبة من الرب العظيم، وهي في ذات الوقت واقعية لأن الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية أمتنا في الأجل الطويل»[25].

يحدد «جيمس ماكورميك» في كتابه (السياسة الخارجية الأمريكية والعملية) أن مبادئ «بوش الابن» للسياسة الخارجية تشتمل على ما يلي[26]:

أ- الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الخارجية، والتفاعلات التي تحدث بين الدول تأخذ الأسبقية عن تلك التي تتم عبرها.
ب- تتحدد مصالح الدول بقوتها النسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وهي تسعى باستمرار لتوسيع نفوذها.
ج- يجب أن يتم التركيز على الحفاظ على علاقات مواتية مع القوى الكبرى الأخرى في وقت

تكون هذه الدول الأكثر ترجيحا لتهديد ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال حملته الرئاسية، أعلن «بوش الابن» مرارا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تبنى على الخوف. وقد ساهمت نظرته هذه العالم في صياغة مفهوم براغماتي للشؤون الدولية مبني على الفرضيات الآتية[27]:

- لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا هددت مصالحها الحيوية.

25 () خطاب حالة الاتحاد 5002/2/2 ، متاح على الرابط الآتي:
http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html.

26 Kari Andren, "American foreign Policy and the George w Bush Administration", April 14, 2006. Available at: http// kariandren. world press. com/ academic.

27....par Ivo H. Daalder et James M. Lindsay, "American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy", Brookings Institution Press, 2003. Available at: http://www.journal.forces.gc.ca/vo5/no3/book-livre-03-fra.asp.

- العالم مكان خطير.
- الدول هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.
- للدفاع عن مصالحها الحيوية، يجب على الدول امتلاك القوة العسكرية والقدرة على التأثير.
- إذا تولت الولايات المتحدة قيادة أو توجيه العمليات يجب على الآخرين إتباعها.
- الاتفاقات التعددية ليست مهمة ولا ضرورية.

لقد كان لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تداعيات انعكست على البرنامج السياسي وعلى العقلية السياسية لإدارة «بوش الابن»، فهذا الاستهلال سمح - وبشكل واضح - لأفكار تيار المحافظين الجدد وأطروحاته، التي تميل أكثر إلى التوسع العسكري الأمريكي في العالم، أن تأخذ حيزا ذا أهمية في بلورة السياسات الخارجية الأمريكية ورسمها، وتطوير استراتيجياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط. وكشفت بشكل كبير عن اعتقاداتهم وتطلعاتهم الإمبراطورية، وعقيدتهم المنبثقة عن مزيج من المسيحية واليهودية والنبوءات الحدسية الغريزية، ورؤاهم حول نهاية العالم والكون المؤثرة بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية[28]؛ الأمر الذي تحدَّث عنه عدد كبير من المحللين والسياسيين والباحثين، ويرى بعضهم أن التغير الذي طرأ على السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط هو نتاج عاملين رئيسين هما[29]:

الأول: وصول المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية بقوة وسيطرتهم على مقاليد الأمور في البيت الأبيض.

الثاني: أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي شكلت «المحفِّز الاستراتيجي» لإظهار عقيدة وأفكار المحافظين وإيجاد المسوغ العملي لها.

وانطلاقا من التفسير السابق فإن التوجه الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يقوم على الفلسفة والرؤية الجديدة المتمثلة بأن الولايات المتحدة نفسها ستعمل على التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق الأوسط، وقد تجلَّت هذه الرؤية في مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أطلقها وزير الخارجية حينها «كولن باول» ومن ثم إطلاق مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

قام الرئيس «بوش الابن» بإعلان تصوره للشرق الأوسط، والذي يقوم على وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب، كما قام بتعيين الجنرال «انتوني زيني» كمنسق لعملية السلام في المنطقة. لكن بعد انتهاء الحرب على أفغانستان شهدت الولايات المتحدة تنافسا كبيرا بين وزارتي الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط، حيث قدمت كل منهما رؤية مختلفة. فوزارة الخارجية عدت الحفاظ على متانة الائتلاف الدولي –الذي تبنت تشكيله– هدفا رئيسا، وكانت تفضل تهدئة الصراع وتقديم رؤية أمريكية متوازنة وذلك لضمان تماسك الائتلاف والتأكد من تحقيق نصر طويل الأجل في المعركة ضد الإرهاب[30].

28 الفضل شلق، «العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد»، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية صيف 3002)، ص23.

29 حسن نافعة، «وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 351، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 3002) ، ص87.

30 محمود حمد، «محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، العدد 941، (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 2002)، ص 78.

وقد تعارضت هذه الرؤية مع الطرح الذي تبنته وزارة الدفاع، ومعها نائب الرئيس «ديك تشيني» التي كانت تميل إلى إطلاق يد «إسرائيل»، وتبنت بعض عناصر الإدارة رؤية تشير إلى أن حل الصراع ليس في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن «إسرائيل» يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على الحكومات والشعوب العربية. وإزاء هاتين الرؤيتين اختار الرئيس «بوش الابن» حلا وسطا بين الاثنين، تمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوساطة دون انتظار، ولكن بإيقاع بطيء نسبياً يمكنه فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل الإدارة، وهو ما أدى إلى تأجيل إعلان مبادرة السلام في الشرق الأوسط والدولة الفلسطينية المؤقتة[31].

يمكن إجمال رؤية إدارة الرئيس «بوش الابن» لحل القضية الفلسطينية كما وردت في خطابه في 24 كانون الثاني 2002، عن السلام في الشرق الأوسط بخمس نقاط تتوقف كل منها على سابقتها وباعتبارها شرطا ضروريا لما يليها – بغض النظر عن مشروعيتها أو واقعيتها أو الآثار التي تتولد عنها – وهذه النقاط هي[32]:

أ- ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العنف كخيار لإدارة الصراع مع إسرائيل باعتباره «إرهابا»، والسبب الرئيس في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليين.

ب- ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية، والتي أكدت التصريحات اللاحقة للمسؤولين الأمريكيين أنها الممثلة في شخص الرئيس (الراحل) ياسر عرفات باعتبارها قيادة «إرهابية» في ذاتها ولا يمكنها إقرار سلام مع إسرائيل.

ج- ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات لا تأتي بالرئيس «ياسر عرفات» أو أي قيادة تتمسك بالمطالب التي يتمسك بها «ياسر عرفات»، إضافة إلى القضاء على الفساد، ووفقا للطرح الأمريكي ردع التنظيمات التي تنتهج العنف ضد «إسرائيل» بل وتفكيكها.

د- وقف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل 28 أيلول/سبتمبر 2000، وهو تاريخ زيارة «شارون» للمسجد الأقصى التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية على خلفية غلق سبل التسوية السلمية في كامب ديفيد الثانية.

هـ- قيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات استنادا لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات تجري وفق قراري الأمم المتحدة 242 و 338.

من خلال العرض السابق يتضح تفاوت الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية كما وكيفا، إذ مورست ضغوط سياسية شديدة على بعض الأنظمة، في حين كانت تلك الضغوط أقل شدة على أنظمة أخرى، كما أن الإدارة الأمريكية تجنبت ممارسة ضغوط سياسية على بعض الأنظمة الحليفة، واستبدلتها بضغوط ثقافية واقتصادية تتعلق باقتصادها، ومناهجها الدراسية وصحافتها وإعلامها. حيث قامت باستغلال تلك الورقة في مواجهة النظام الرسمي العربي، وخَيَّرته بين هذا الخيار أو بين التكيف مع اشتراطاتها الاقتصادية والسياسية، لاسيما في مجال القضايا العربية بوضعه على قاعدة التفاعل الإيجابي مع المقترحات والتوجهات الأمريكية والخارجية.

31 المصدر السابق. ص 88.

32 مالك عوني، مصدر سبق ذكره، ص 321.

توجهات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس «باراك اوباما»:

حاول الرئيس «باراك أوباما» رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك عقب سنوات حافلة بالإشكالات من إدارة الرئيس «بوش الابن»، تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي، ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب العربية والإسلامية والولايات المتحدة.

ولم تتخلَ إدارة الرئيس «باراك أوباما» بشكل كامل عن رؤية إدارة الرئيس «بوش الابن» لمكامن الخطر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسة: (الإرهاب، الاستبداد، وأسلحة الدمار الشامل)، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأَوْلى بالاهتمام والأكثر تهديدًا من غيرها. وعَّدت إدارة الرئيس «بوش الابن» أن التهديد يصبح غير محتمل إذا ما اجتمعت العناصر الثلاثة في فاعل واحد، وهي الرؤية التي تبنتها إدارة الرئيس «باراك أوباما» طوال حملته الانتخابية؛ عندما تحدث عن تعاظم المخاطر التي تفرضها الدول المناوئة المالكة لأسلحة دمار شامل. ولكنه اختلف مع طريقة الرئيس «بوش الابن» وإدارته في التعامل معها[33].

فبينما برر توافر العناصر الثلاثة -أو مجرد الاعتقاد في توفرها- منطق الضربة الوقائية وليس منطق الصبر والحكمة، لتصبح الرشادة لصيقة بأفضل الخيارات المحتملة على الإطلاق وليس أحكمها وأقلها كلفة فإن إدارة الرئيس «باراك أوباما» أدخلت عنصر الثمن الواجب دفعه وحدود القدرة الأمريكية، ووسعت من مساحة مناورتها عندما أعادت تصنيف الأعداء إلى متطرفين وأقل تطرفًا[34].

كما أنه في مقابل سياسة الواحد بالمائة التي تبناها «ديك تشيني» نائب الرئيس «بوش الابن» -حينها-، والتي تقوم على أن رد الفعل الأمريكي يجب أن يتعامل مع المخاطر التي لا تتعدى نسبة تحققها 1% تمامًا مثل المخاطر الأخرى المؤكدة[35]، لم تتمادَ إدارة الرئيس «باراك أوباما» في تبني هذا المبدأ؛ حيث أعيد ترتيب أولويات المخاطر وطرق مجابهتها بما يتلاءم مع حجم الخطر ومع الخريطة الإدراكية الجديدة للأعداء، التي حدث فيها تمييز بين المتطرف الأكثر تهديدًا والذي لابد من مواجهته بالقوة الصلبة مع القوة الناعمة، وبين الأقل تطرفًا القابل للاحتواء والذي يمكن مواجهته بالقوة الناعمة وحدها.

ولعل أهم المفاهيم التي يمكن تلمسها في رؤية الرئيس «بارك أوباما» العالمية تكمن في أنه على عكس سلفه الرئيس «بوش الابن»، الذي اعتنق ما يسمى «أجندة الحريات»، قد أحجم عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية، وفضل أن يلتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة. فعندما سئل في نهاية فترة رئاسته الأولى عن توصيف «مبدأ أوباما»، أجاب: «هو قيادة أميركية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدود نا من حيث الموارد والقدرات»[36].

33 () تقرير واشنطن، حكومة يمينية إسرائيلية تصطدم بإدارة أوباما، العدد 791، 41 فبراير 9002. متاح على الرابط الآتي: http:// www.taqrir.org/ show article. cfm?id=1196.

34 Timothy J. Lynch & Robert S. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, (Cambridge University Press, 2008), pp 127-128.

35 Yuen Foong Khong, "Neoconservative and the domestic sources of American Foreign Policy", Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunn (ed), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, (Oxford University Press, 2008), p. 261.

36 Peter Feaver, "Obama's National Security Strategy: real change or just. Bush Lite", Op. Cit.

وفي هذا السياق نشرت مجلة "Foreign Affairs" مقالا للرئيس «باراك اوباما» تحت عنوان «تجديد القيادة الأمريكية»، يوضح فيه نظرته للدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، محددا ما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضايا الراهنة في السياسة الدولية. ينقسم المقال إلى ثمانية أجزاء هي [37]:

- أمن مشترك لصالح الإنسانية جمعاء.
- الخروج من العراق.
- إعادة إحياء القوات العسكرية.
- إيقاف انتشار الأسلحة النووية.
- محاربة الإرهاب العامي.
- إعادة بناء شراكاتنا.
- بناء مجتمعات ديمقراطية آمنة وعادلة.
- استعادة الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس «باراك اوباما» كانت حذرة وتراكمية وليست تحولية، فلم يستغل «أوباما» سلطته الرئاسية الاستثنائية، ولم يستغل الأحداث الطارئة في منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق الأمل والتغيير في تعامل الولايات المتحدة مع هذه المنطقة. ونظراً لإعاقة جماعات المصالح الخاصة الراسخة، والإرث المتراكم من مدة رئاسة «بوش الابن»، لم يكن الرئيس «باراك أوباما» قادراً على تحويل وعوده إلى سياسات ملموسة. وبالرغم من أن الواقعيين لا يؤمنون بأن السياسة الداخلية تلعب دوراً في نظرية العلاقات الدولية، إلا أن «إسرائيل» ومؤيديها في الولايات المتحدة مارسوا تأثيراً كبيراً في صناعة السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط [38].

وقد أوضح الرئيس «باراك أوباما» أنه «لن يدفع بأمريكا نحو تدخل أوسع نطاقًا في أماكن مثل الشرق الأوسط»، وأنه يشترط لأي مستوى من مستويات التدخل موافقة «الجماعات المختلفة هناك على سياسة لا غالب ولا مغلوب التي تقوم على إشراك مختلف الأفرقاء»، قاصدًا السنة والشيعة والكرد في العراق، والفلسطينيين والإسرائيليين. وبرأيه فإن «المجتمعات لا تعمل كما يجب إذا اتخذت الفصائل السياسية مواقف متطرفة. وكلما كان البلد أكثر تنوعًا، يصبح أقل قدرة على اتخاذ مواقف متطرفة». وبحسب «أوباما» فإن «ما نشهده في الشرق الأوسط وأجزاء من شمال أفريقيا هو بداية انهيار منظومة تعود إلى الحرب العالمية الأولى» [39].

وفيما يتعلق بالعراق تحديدًا فقد أكد بالقول: «لا يمكننا أن نفعل لهم ما ليسوا مستعدين لأن يفعلوه لأنفسهم... على الناس أنفسهم أن يقرروا كيف سيعيشون معًا، وكيف سيستوعبون مصالح الطرف الآخر، وكيف سيتوصلون إلى تسويات في ما بينهم» [40].

37 (Barack Obama, "Renewing American Leadership", Foreign Affairs, July/August, 2007. Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/2007-07-01/renewing-american-leadership.

38 د. فواز جرجس، «أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية»، (الدوحة/قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 5 شباط/فبراير 3102)، ص7.

39 نقلا عن: ماجد كيالي، «تعثر السياسة الأمريكية نتيجة التطورات في المنطقة»، مجلة شؤون عربية، العدد 951، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 4102)، ص 89.

40 المصدر السابق، ص 89.

وفيمايتعلق بالقضية الفلسطينية فإن وجهة النظر المعلنة للرئيس «باراك أوباما» متطابقة إلى حد كبير مع ما طرحه الرئيس «بوش الابن» في رؤيته وما جاء في خارطة الطريق. فهو يؤيد مبدأ قيام دولتين كأساس لحل الصراع، ومساندة التوصل إلى ذلك عن طريق المفاوضات. كما لا تختلف وجهة نظره عن سلفه فيما يخص ثوابت السياسة الأمريكية وأولياتها تجاه العلاقة مع إسرائيل، والتي تستند إلى الدعم المطلق لبقائها وأمنها، واحتفاظها بتفوق نوعي على دول المنطقة في المهارات والقدرات العسكرية، وتقديم الدعم لها في إبقاء القدس عاصمة موحدة وخاضعة لسيادتها[41].

خلافا لما كان عليه الحال في عهد إدارة الرئيس «بوش الابن»، لا تنظر إدارة الرئيس «باراك أوباما» إلى المفاوضات أنها غاية، وإنما وسيلة يجب أن لا تستمر إلى ما لا نهاية. فهي تسعى إلى تحريك المفاوضات وإيجاد حل جزئي في هذا البند أو ذاك، وتعتقد أن تحقيق أي تقدم ملموس يمكن أن يعد انجازاً. ولكن تحرص إدارة «أوباما» على تجاوز أخطاء إدارة «بوش الابن» بوضع أهداف لا يمكن بلوغها كالحديث عن دولة فلسطينية نهاية عام 2008، أو طرح مبادرات للحل، أو حتى تحديد إطار زمني لقيام الدولة الفلسطينية، فهي تتحدث عن إمكانية قيام دولة فلسطينية ولكن لا تتحدث عن قدرتها على تحقيق ذلك، أو إمكانية أن يتحقق ذلك في المدة الرئاسية لـ «باراك اوباما»[42]. ولا عجب إذاً في أن عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية كانت أكبر فشل سياسي لإدارة «اوباما».

المحور الثالث: مقارنة بين سياسات ادارتي «بوش الابن، باراك اوباما»:

عند إجراء مقارنة للساسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس «بوش الابن» وإدارة الرئيس «باراك اوباما» تجاه منطقة الشرق الأوسط يمكن تلمس ثوابت الاستمرارية و ومتطلبات التغيير في هذه السياسة من خلال ما يلي:

أولا: على مستوى الأهداف والاستراتيجيات: استمرار الأهداف وتغير الوسائل.

إدارة الرئيس «بوش الابن»:

- تنطلق رؤية إدارة الرئيس «بوش الابن» من اعتبار أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي، وينشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية. هذه الرؤية إذاً لا تقر سياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا استراتيجية الردع، كما أنها لا تعتمد على القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والسبب في ذلك هو تغير الأساس الفلسفي للرؤية الأمريكية لشكل النظام الدولي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم طريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم. والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازنات القوى

41 تقرير واشنطن، «سياسات واحدة لأوباما وماكين حول الشرق الأوسط»، العدد 971،11 تشرين أول/أكتوبر 8002. متاح على الرابط الآتي: 1=munegap&5801=di ?mfc .elcitra wohs /gro.rirqat.www //:ptth

42 علي الجرباوي، «محاذير التفاؤل المبكر بإدارة أوباما»، نشرة فلسطين اليوم، العدد 5241، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 5 أيار 9002)، ص 31.

والاحتواء والردع، أصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل والمؤمنة به، وإلا فيجب أن يتم التغيير بالقوة.

- حاولت إدارة الرئيس «بوش الابن» وضع استراتيجية كبرى جديدة في تلك المرحلة، والتي يمكن تسميتها باستراتيجية «الهيمنة الليبرالية»، وتمثلت أهدافها في الحفاظ على السيادة الأمريكية وتعزيز الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع أهداف أكثر تحديداً لاحتواء ما تطلق عليها «الدول المارقة» والإرهاب العابر للحدود الوطنية، وكان أحد الاستراتيجيات الجديدة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط هو التدخل العسكري الوقائي يرافقه تغيير النظام السياسي، ومكافحة التمرد، مع توظيف الدبلوماسية الإكراهية بصورة كبيرة.
- ساهم عدم التوافق بين الأهداف والوسائل خلال إدارة الرئيس «بوش الابن» في تقويض المصداقية الأمريكية في الداخل والخارج، علماً أن هذه الإدارة فشلت في إضفاء أي قدر من المشروعية على انتهاكاتها للقانون الدولي بدعوى محاربة الإرهاب وشبكاته وتحول استخدام الولايات المتحدة غير المشروع إلى منهج في التعامل الأمريكي مع الكثير من القضايا الدولية.
- عند استخدام القوة العسكرية في الحالات التي لا تعد فيها دفاعاً عن النفس، سواء فيما يتعلق بتعزيز الأمن المشترك للاستقرار العالمي، ودعم أصدقاء الولايات المتحدة، أو لمواجهة حالات انتهاك حقوق الإنسان، ينبغي بذل كل الجهود لجمع دعم ومشاركة الآخرين. في هذا السياق نلاحظ ان كلا الإدارتين – إدارة «بوش الابن» وإدارة «باراك اوباما» - تتطابق وجهات النظر إزاء هذه المسائل لكن الفارق هو ان إدارة الرئيس «بوش الابن» قد ذهبت خارج نطاق «الشرعية الدولية»، بينما إدارة الرئيس «باراك اوباما» فضلت أن يكون فعلها ضمن «الشرعية الدولية».

إدارة الرئيس «باراك اوباما»:

- استحوذت إدارة الرئيس «باراك اوباما» على مستويات تأييد أعلى - داخلياً ودولياً - مقارنة مع إدارة «بوش الابن» التي اختلفت استراتيجيتها عالمياً وفي الشرق الأوسط عن كثير من الاستراتيجيات المتبعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء ولاية الرئيس «بيل كلينتون» عام 2000، من حيث تحديد أولويات هذه الاستراتيجية وما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات وعلاقات الدول الأخرى.
- يبرز بوضوح في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 للرئيس «باراك أوباما»، التخلي عن سياسة الحرب الوقائية التي انتهجها «بوش الابن». حيث طرحت الوثيقة منهجاً دبلوماسياً جديداً للحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالتأكيد على إعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والجوانب التنموية والاقتصادية وليس للقوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة النظام العالمي الراهن.
- ومنذ بداية رئاسته، كان «باراك أوباما» يرفض استخدام القوة إلا في حالة تعرض الأمن القومي الأميركي لخطر مباشر، وحتى في هذه الحالات، فقد أكد على نهج التهدئة وليس التصعيد. وتدل حالة سوريا على ذلك، فبالرغم من ضغوط السياسيين الجمهوريين والعنف المتصاعد في سوريا، قاوم الرئيس «باراك أوباما» الدعوات للتدخل المباشر ضد نظام الرئيس «بشار الأسد». فقد تعهد الرئيس «باراك أوباما» بعدم إرسال الجنود الأميركيين في طريق الخطر إلا في حالة تعرض المصالح الأميركية لتهديد فعلي. ولا ترى إدارة الرئيس «باراك أوباما» أن المصالح الأميركية الحيوية مهددة في سوريا، فقد اقتصرت المشاركة الأميركية على تقديم الدعم السياسي والمالي لبعض فصائل المعارضة، وشن حرب بوسائل أخرى ضد نظام الرئيس «بشار الأسد»، جسدتها العقوبات الاقتصادية،

ولاحقاً توجيه ضربات جوية ضد ما يسمى تنظيم الدولة «داعش».

- امتزجت الاستمرارية (ممثلة في ثبات الأهداف) بالتغيير (ممثل في المنهج)؛ لإدارة الرئيس «باراك أوباما» فاستمرت الحرب على الإرهاب قائمة، ولكن بدون استعداء حلفاء أمريكا، وتم إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان (مدة ولايته الأولى)، ولكن في ظل مراجعة استراتيجية أشمل، وامتد الحوار ليشمل حتى المناوئين، ولكن من دون أن يسبب ذلك ضعف للولايات المتحدة الأمريكية. كل ذلك في إطار اعتقاد سائد في ضرورة الانخراط والتواصل مع مختلف الفاعلين الخارجيين، فهو العنصر البارز في توجه إدارة الرئيس «باراك أوباما» للعالم الخارجي.
- فرضت زيادة معدلات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إلى إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، فبدلاً من الأهداف التقليدية المرتبطة بالحفاظ على تدفق النفط، وأمن إسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، أصبح التركيز أكثر على كيفية تحقيق الاستقرار، ومواجهة صعود الجماعات الإرهابية.

ثانيا: على مستوى التوجهات:

إدارة الرئيس «بوش الابن»:

- كان أحد الأهداف الأساسيّة «لعقيدة بوش»، هو سعيها تحديداً إلى الحصول على «الدّعم القانونيّ» الذي يحتاج إليه تدخّلها العسكريّ، من خلال الخلط بين مفهومي الحرب الوقائيّة والحرب الاستباقية. (ينطبق ذات الشيء على إدارة الرئيس «باراك اوباما» فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب).
- لم تحرز سياسة إدارة الرئيس «بوش الابن» الداعمة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط أثراً في سياسات الدول العربية التي لازالت معظمها تخضع لحكم (سلطوي أو توقراطي). فبعد فترة وجيزة من الحراك السياسي خلال المدة من 2004 – 2005، عادت الحياة السياسية في الشرق الأوسط إلى ركودها المعهود. الأبعد من ذلك، أن سياسة الرئيس «بوش الابن» افتقدت الاستمرارية ووضوح المعالم المحددة، فقد جاءت اقرب إلى البلاغة الخطابية منها إلى الاستراتيجية طويلة الأجل، الأمر الذي ساهم في تقويض مصداقية الولايات المتحدة في تحقيق الإصلاح السياسي، وطرحت العديد من الإشكاليات أمام إدارة الرئيس «باراك اوباما» فيما يتعلق باستنباط مقاربة ناجحة لتحقيق هذا الإصلاح.

إدارة الرئيس «باراك اوباما»:

- لم تتخلَ إدارة الرئيس «باراك اوباما» بشكل كامل عن رؤية إدارة الرئيس «بوش لابن» لمكامن الخطر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسة: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأوْلى بالاهتمام والأكثر تهديداً من غيرها. وعدت إدارة الرئيس «بوش الابن» أن التهديد يصبح غير محتمل إذا ما اجتمعت العناصر الثلاثة في فاعل واحد، وهي الرؤية التي تبناها الرئيس «باراك اوباما» طوال حملته الانتخابية؛ عندما تحدث عن تعاظم المخاطر التي تفرضها الدول المناوئة المالكة لأسلحة دمار شامل. ولكنه اختلف مع طريقة «بوش الابن» وإدارته في التعامل معها.
- إن التغيير الذي طمحت إليه إدارة الرئيس «باراك أوباما» فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط جسدته رغبتها في إنهاء العنف المتزايد بالمنطقة، ومعالجة النفور المتنامي من قبل المسلمين والعرب تجاه الولايات المتحدة، والذي يلقي بتداعياته السلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة. فهي تعتقد أن سياسات إدارة

الرئيس «بوش الابن» قد أضرت بهذه المصالح، لذلك تحاول من خلال نهج التغيير الذي تروج له إظهار التمايز عن إدارة سلفها، ولاسيما فيما يتعلق بمعالجة ملفات الشرق الأوسط.

- التغيير في الوسائل، ونوع الخطاب الذي انعكس في إحداث تغيير تابع في نمط العلاقات بين الولايات المتحدة والأطراف الخارجية المختلفة، فالتغيير الحادث أصاب نمط التفاعلات في المقام الأول، مع استمرار ذات السياسات، وبسبب هذا النهج الجديد الأكثر انفتاحاً والأهدأ خطاباً، بدأت السياسة الأمريكية تواجه مقاومةً أضعف، وتنفذ بتكلفة أقل وثمن أكثر احتمالاً، فالقوة الناعمة بدت الخيار الأول لسياسة إدارة الرئيس «باراك اوباما» الخارجية؛ حيث إن الاستمرار في استخدام القوة العسكرية انحصر في بؤر محددة: في أفغانستان وباكستان وفي فترات لاحقة في سوريا والعراق ضد ما يسمى بتنظيم الدولة «داعش».
- وفيما يتعلق بموجة التغيير التي اجتاحت الدول العربية في نهاية عام 2010، فيما عرف بثورات «الربيع العربي» قررت إدارة الرئيس «باراك اوباما» التعامل مع كل حالة على حدة، رافضةً التعامل مع الوضع الجديد بمجمله، ودعمه بمقياس واحد، فقد شكلت مصر الثقل الأهم والأكبر بين دول «الربيع العربي»، ولم تكن الولايات المتحدة لتسمح للتغيير أن يمضي فيها من دون رقابة.
- وكيفت إدارة الرئيس «باراك اوباما» دعمها للثورة في كل بلد وفقاً لمساندة تلك الثورة لأهداف الولايات المتحدة في المنطقة. فدعمت الرئيس اليمني الجديد «عبدربه منصور هادي» بعد أن أيد إدارة الرئيس «باراك اوباما» في الحرب على الإرهاب في اليمن –قصف الطائرات المسيرة لتنظيم القاعدة في اليمن-. وفيما يتعلق بتحالف الولايات المتحدة مع مصر، فقد أكد الرئيس «باراك اوباما» ان ذلك يتوقف على أداء قادتها المنتخبين حديثاً. وأوضح أنه لن يعد الإخوان المسلمين حلفاء له حتى يحددوا موقفهم. ودعمت إدارة الرئيس «باراك اوباما» قادة ليبيا ما بعد «القذافي» عندما فتحوا أسواق الطاقة وإعادة الاعمار، وتبنوا مواقف ايجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.
- تضمنت استراتيجية الرئيس «باراك أوباما» للأمن القومي الانتقال من فصل وتجزئة الأمن القومي إلى تقديم رؤية تتسم بالشمول في التعامل مع قضايا الأمن القومي، وتقديم «رابطة عضوية» بين الأبعاد المختلفة للأمن، فقد أكدت على شمولية النظرة للأمن القومي الأمريكي في ضوء الأمن العالمي، وفي تأكيدها على الأبعاد غير الأمنية للأمن، كالاقتصاد والبيئة والطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني والتغير المناخي ومواجهة الأوبئة. بينما كانت استراتيجية الرئيس «بوش الابن» عالمية أيضا وتحدثت عن قضايا وهموم عالمية، ولكنها منغمسة في الحرب على الإرهاب وبأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

الخاتمة والاستنتاجات

مما سبق، يتضح أن هناك تفاعلا غير محسوم بين العوامل المنتجة والمعيقة للتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وكأن الأمر يتعلق بنوع من التجاذب بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير تفرضها عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية - الداخل الأمريكي- وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية – النظام الدولي-.

لقد خَلَّفت إدارة الرئيس «بوش الابن» وضعاً معقداً وخطيراً، ليس فقط على المستوى السياسي والاقتصادي وعسكري غارق في ساحتي العراق وأفغانستان، وإنما أخطر من ذلك بكثير، وهو ثقافة أميركية مادية عدائية. مما جعل الإدارة الأميركية الجديدة –إدارة الرئيس «باراك اوباما»- في مواجهة صراع بين القوة المادية وبين القوة الأخلاقية وليس صراع جيوش. وهو صراع ثبت أن الغلبة فيه لن تكون للتكنولوجيا والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية المتطورة وثورة الاتصالات

كما كان يتصور الرئيس الأميركي (السابق) «بوش الابن»، وإنما ثبت أن الغلبة فيه للقوة الناعمة. وإلا لماذا استمر وجود القوات الأميركية في أفغانستان منذ عام 2001، وفي العراق منذ عام 2003، وهما بلدان ضعيفان تكنولوجياً وعسكرياً واتصالياً مقارنة بما تحوزه الولايات المتحدة الأمريكية من كل ذلك.

لقد أحست الولايات المتحدة أن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافياً في إحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط ولكن رغبتها تشمل أيضاً تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات فكان عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها المتعلقة في دول الشرق الأوسط.

- وفي ضوء ما سبق عرضه في محاور البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:
- إذا كان هناك فارق أساسي بين إدارتي «بوش الابن» و«باراك أوباما» فهو فارق أيديولوجي يتمثل في الانتقال من فكر المحافظين الجدد المتطرف عقائدياً إلي فكر الديمقراطيين البراغماتي.
- يدافع الرئيس «باراك اوباما» عن تصور للسياسة الخارجية يقوم على ضرورة وجود إدراك مشترك للتهديدات والتحديات المشتركة، ومن ثم العمل المشترك على إيجاد إطار عمل مشترك لمواجهة هذه التهديدات والتحديات، وبذلك فهو انتهج مبدأ العمل الجمعي مبتعداً عن السلوكيات أحادية الطرف التي طبعت السياسة الخارجية للرئيس «بوش الابن» والعمل على تعزيز اطر العمل متعددة الأطراف لمواجهة التحديات والتهديدات المتمثلة بـ (انتشار التسلح النووي، الإرهاب العابر للأوطان، التغير المناخي، الأوبئة العابرة للأوطان).
- شهدت حقبة الرئيس «باراك أوباما» تحولات جذرية في التوجه والأولويات والمواقف، إذ أفصح الرئيس «باراك أوباما» وفي مرات متتالية عن هذه التحولات التي انعكست في إدارة ملفات ثلاث: حركية ما يسمى «الربيع العربي»، الحرب في سوريا، الملف النووي الإيراني.
- والملاحظ في هذا السياق أن استراتيجية إدارة الرئيس «باراك أوباما» تأرجحت بين توجهين متعارضين: النزوع الرسالي المثالي من خلال خطاب نشر الديمقراطية وفرض التغيير الداخلي والنزوع الواقعي البراغماتي في التعامل مع الأزمات الإقليمية (الإحجام عن إسناد المعارضة السورية والصفقة مع إيران). ما يبدو تناقضاً في رؤية الرئيس «باراك أوباما» الاستراتيجية ينسجم في الواقع مع الخط الفكري للرئيس الأميركي الذي ينحدر من الاتجاه اليساري الحقوقي النشط في أوساط الأقليات وحركية المجتمع المدني. والخط الذي يصدر عنه هذا الاتجاه هو منأى عن القسمة التقليدية داخل الحقل الاستراتيجي الأميركي بين المدرستين المثالية (الويلسونية) والواقعية، وهو خط «الواقعية الأخلاقية» أو «الواقعية المسيحية»، الذي تعود جذوره إلى الفيلسوف اللاهوتي «رينولد نيبور»، الذي صرح مرات بأنه الفيلسوف المفضل لديه.
- حرص الرئيس «باراك اوباما» على توجيه تطمينات وتقديم شروحات وافية لإسرائيل بأن الخيار الدبلوماسي يبقى أفضل الحلول لاحتواء الجهود الإيرانية لامتلاك سلاح نووي، وإذا فشل هذا الحلّ فإنه سيكون جاهزاً لاعتماد الخيار الأنجع لتحقيق هذا الهدف. كما حرص على عدم سماحه بتدخّل عسكري أميركي واسع في منطقة الشرق الأوسط، وبأن كل ما سيسمح به هو تنفيذ عمليات تؤمّن مشاركة الأطراف كلّها في العملية السياسية التي تحقّق مبدأ «لا غالب ولا مغلوب»، بين جميع الأفرقاء سواء كانوا «شيعة أو سنّة أو أكراداً أو إسرائيليين أو فلسطينيين».

قائمة المصادر

اولا: الكتب العربية والمترجمة

سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان/الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013).

عبدالرحمن عبدالرحمن النقيب، مشروع الشرق الوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2010).

عبدالقادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005).

قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

ممدوح محمد مصطفى، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995).

ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة: العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2004).

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

احمد سليم البرصان، «الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية»، مجلة الساسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2004).

احمد محمد أبوزيد، الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير، كراسات استراتيجية، العدد 229، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012).

ادريس لكريني، «إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية» مجلة المستقبل العربي، العدد 287، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير 2003).

جريدة الحياة اللندنية، العدد (14931 في 2004/2/13).

حسام إبراهيم، «دمج إيران: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران»، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015/09/05).

حسن نافعة، «وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة: مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 2003).

داليا عبدالقادر، «فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد»، مجلة السياسة الدولية، العدد166، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تشرين أول/أكتوبر 2006).

رائد محمد نعيرات، قصي أحمد حامد، «الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش وانعكاساته المتوقعة على سياسة باراك أوباما»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد26، (القدس/فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، كانون الثاني 2012).

علي الجرباوي، «محاذير التفاؤل المبكر بإدارة أوباما»، نشرة فلسطين اليوم، العدد1425، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 5 أيار 2009).

الفضل شلق، «العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد»، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية صيف 2003)، ص32.

فواز جرجس، «أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية»، (الدوحة/قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 5 شباط/ فبراير 2013).

ماثيو ليفيت، «رؤية أوباما للأمن القومي الأمريكي: مواجهة التحديات العابرة للحدود بتعاون عالمي»، معهد واشنطن، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

ماجد كيالي، «تعثر السياسة الأمريكية نتيجة التطورات في المنطقة»، مجلة شؤون عربية، العدد159، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2014).

مالك عوني، «خطاب بوش حول الشرق الأوسط: سبيل للتسوية أم أزمة جديدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد149، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 2002).

محمود حمد، «محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، العدد149، (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، تموز/ يوليو 2002).

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، «الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي 2015»، لندن، 2015/8/2.

ثالثا: المصادر الاجنبية

Barack Obama, “Renewing American Leadership”, Foreign Affairs, July/August 2007.

Chas W. Freeman, And others, “U.S. Grand Strategy in the Midd-

le East: Is There One", Middle East Policy Council, Volume XX, Number 1, Spring 2013.

Colin Powell, "The U.S. Middle East Partnership Initiative: Building Hope for the Years Ahead", Heritage Foundation, December 17, 2002.

Holsti, K.J, "The Problem of Change in International Relations Theory", Working Paper N° 26, December 1998, Institute of International Relations, The University of British Columbia.

Marcin Zaborowski, Bush's legacy and American's next foreign policy, (Paris: Institute for security studies, European Union, September 2008).

Peter Feaver, "Obama's National Security Strategy: real change or just. Bush Lite", foreign policy, MAY 27, 2010.

Timothy J. Lynch & Robert S. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, (Cambridge University Press, 2008).

Yuen Foong Khong, "Neoconservative and the domestic sources of American Foreign Policy", Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunn (ed), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, (Oxford University Press, 2008).

رابعا: الانترنت:

Kari Andren, "American foreign Policy and the George w Bush Administration", April 14, 2006. Available at: http// kariandren. world press. com/ academic.

par Ivo H. Daalder et James M. Lindsay, "American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy", **Brookings Institution Press**, 2003. Available at: http://www.journal.forces.gc.ca/vo5/no3/book-livre-03-fra.as

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006، الموقع الالكتروني للبيت الأبيض، متاح على الرابط الآتي: http://www.whitchouse.gov/nsc/nss.html.

خطاب حالة الاتحاد 2005/2/2، متاح على الرابط الآتي: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/

.html.11-20050202/02/news/releases/2005

تقرير واشنطن، حكومة يمينية إسرائيلية تصطدم بإدارة أوباما، العدد 197، 14 فبراير 2009. متاح على الرابط الآتي:

.http:// www.taqrir.org/ show article. cfm?id=1196. 261

تقرير واشنطن، «سياسات واحدة لأوباما وماكين حول الشرق الأوسط»، العدد 971، 11 تشرين أول/أكتوبر 8002.
متاح على الرابط الآتي: http:// www.taqrir.org/ show article. cfm? id=1085&pagenum=1

Summary

The concept of change in international politics poses a problem in the field of international relations. This problem is due to the lack of unanimity defined by the various discussions on the nature of the possibilities and consequences of change in the process of international relations.

In this context, Holsti defines the change in foreign policy as "a sharp modification / change in the patterns of international relations of a state". The dependent variable in this process is changes in the patterns of foreign diplomatic, cultural, military, commercial and economic relations, and the identification of new policies in view of the role of external agents within the state and the policy maker's intention to reform foreign policy, as reflected in the reorientation of foreign policy.

One of the priorities of every new president is the search for a change in the choices and priorities adopted by the previous president, setting his own agenda, to write his page in history, and thus he seeks to overlook the past and draw the way Towards a better future, but often this president clashes with facts and their complexity and the time constraints to accomplish what he wants.

According to the above, the President of the United States of America and his administration understand that facing important developments in their external and internal dimensions requires mixing the cards again. This will inevitably increase the complexity of the situation and make it difficult for the United States, as an external power, to find the appropriate language and options to confront the emergency situations. Is compatible with its interests and the interests of its various allies, with all the contradictions prevailing between these allies, even if they are in the case of a coalition similar to the Gulf Cooperation Council countries.

To address the complex conditions prevailing in the Middle East, the question remains: What are the best options the United States can adopt to achieve its interests and preserve its security, take into account the interests and aspirations of regional allies and be accepted by other international powers?

In order to monitor the dimensions of the constants of continuity and the requirements for change in the direction of US foreign policy towards the Middle East region of my administration (Bush, Jr. and Barack Obama), comparisons will be made on the level of objectives, these comparisons will identify issues of continuity and change of US foreign policy to both administrations.

From the above, it is clear that there is an unresolved interaction between the factors that are causing and impeding the change in American foreign policy toward the Middle East. It is as if there is some kind of attraction between the constants of continuity and the requirements of change imposed by factors related to the internal environment - the American interior.

The Bush administration has created a complex and dangerous situation, not only at the political, economic and military level, but also more dangerous than that - a hostile American materialistic culture. Which made the new US administration - the administration of President "Barack Obama" - in the face of a conflict between physical strength and moral strength and not a military conflict. A conflict in which the predominance of technology, economic power, sophisticated military power and the communications revolution, as the former president George W. Bush envisioned, proved to prevail in soft power. Otherwise, why did US forces remain in Afghanistan since 2001, and in Iraq since 2003, two countries that are technologically, militarily and militarily weak compared to the US?

The United States has felt that relying on the implementation of its security and political agenda in the Middle East, which includes a set of priorities that are essential to US engagement in the region, is no longer sufficient to bring about the desired change in the region. It is not only willing to combat the threats it faces, Such threats would have to follow the additional pillars of its policy in the Middle East.

In light of the above, the researcher reached the following conclusions:

1 .If there is a fundamental difference between the administrations of "Bush Junior" and "Barack Obama" is an ideological difference is the transition from the ideology of the neoconservative ultra-ideological to the thought of pragmatic Democrats.

2 .President Barack Obama advocates for a foreign policy vision based on the need for a common understanding of common threats and challenges, and thus for joint action to find a common framework for confronting these threats and challenges. He thus follows the principle of collective action away from unilateral political behaviors And to work to strengthen multilateral frameworks to address the challenges and threats posed by proliferation (nuclear proliferation, transnational terrorism, climate change, transnational pandemics).

3 - The era of President "Barack Obama" radical changes in the direction and priorities and positions, as the President "Barack Obama" and in successive times about these transformations reflected in the management of files three: the mobility of the so-called "Arab Spring", the war in Syria, The Iranian.

In this context, the Obama administration's strategy has oscillated between two opposing trends: the idealistic idealism through the discourse of democratization, the imposition of internal change, and pragmatic pragmatism in dealing with regional crises (refraining from supporting the Syrian opposition and the deal with Iran). What appears to be a contradiction in President Barack Obama's strategic vision is in fact consistent with the intellectual line of the American president, who comes from the left-wing activist movement among minorities and the dynamics of civil society. The line that leads to this trend is far from the traditional division within the American strategic field between the two real schools (Wilsonian) and realism, the line of "moral realism" or "Christian realism," which is rooted in the theological philosopher Reynold Nippur, His favorite philosopher.

4 - President Barack Obama is keen to provide assurances and provide explanations to Israel that the diplomatic option remains the best solution to contain the Iranian efforts to acquire a nuclear weapon, and if this solution fails, it will be ready to adopt the most effective option to achieve this goal. He also made sure that he does not allow a large American military intervention in the Middle East and that all that will be allowed is the implementation of operations that ensure the participation of all parties in the political process that achieves the principle of "no win or lose" among all parties, whether they are "Shiites, Sunnis or Kurds. Or Israelis or Palestinians ".